المشاركون في حفل معهد الأبحاث خلال السلام الوطني

د. ناجي المطيري متحدثا

خلال حفل تكريم قدامى العاملين والمتفوقين من خريجي البعثات

المطيري: معهد الأبحاث وقع 17 عقداً جديداً بـ 14 مليون دينار لمشاريع فنية واستشارية

■ تجربتنا أكدت أهمية الاستثمار في الكوادر البشرية وإدخال الأساليب الحديثة بالتخطيط

جانب من التكريم (تصوير: صالح محمد)

■ الإدارة العليا تواصل متابعة برنامج المبادرات الحكومية الذي يتضمن 22 مشروعاً

انتهينا من إعادة توزيع الوحدات التنظيمية وفقا للهيكل المعتمد من الخدمة المدنية

كتب فارس العبدان

كشف مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د.ناجي المطيري عن توقيع المعهد 17 عقدا جديدا لمشاريع وخدمات فنية واستشارية مع العملاء والجهات المستفيدة من خدماته تصل ميزانيتها إلى أربعة عشر مليون دينار، لافتا إلى أن نسبة مساهمة الجهات المستفيدة في تمويلها تزيد عن 90 في المئة، أي ما يعادل 12.600 مليون دينار، ويوازي ضعفي إيرادات العام الماضي، ويفوق ضعفي متوسط إيرادات العقود السنوية التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة على بدء تطبيق الخطة السابعة «2007/2008 إلى 2009/2010» والتي شهدت المرحلة الأولى من مشروع التحول الاستراتيجي، وأسهمت في تطوير قاعدة العملاء وتوثيق ارتباطه بخطة التنمية في الدولة، حيث بلغت خلال العام الماضي 17 مؤسسة خاصة و 11 مؤسسة حكومية ومؤسستين دوليتين.

وأكد المطيري في كلمة له خلال حفل تكريم قدامى العاملين للعام 2012 | 2013 والمتفوقين من خريجي البعثات للعام 2011 2012 والذي نظمه المعهد أمس أن هذا الأمر تزامن مع قيام المعهد بتنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى «وفقا لنظام المصفوفة Matrix» أي يشارك في تنفيذها مراكز بحثية متعددة التخصصات ومنها مشروع «الإدارة الفنية والإشراف على برنامج الكويت لإعادة تأهيل البيئة»، وتتولى الإدارة العليا للمعهد متابعة تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع المراكز البحثية للمعهد ووحدات أخرى به.

وأشار إلى أن الإدارة العليا في المعهد تواصل متابعة برنامج المبادرات الحكومية، الذي تضمن 22 مشروعا، منها 11 مشروعا إنشائيا لتحديث مرافق المعهد وبنيته التحتية، إضافة إلى 11 مشروعا تطويريا لرفع مستوى أداء المعهد، وبما يحقق توجهات وأهداف مشروع التحول الاستراتيجي.

وقال المطيري أن تجربتنا الخاصة في معهد الكويت للأبحاث العلمية أكدت على صحة توجهنا بالاستثمار في الكوادر البشرية وعلى أهمية إدخال الأساليب الحديثة في التخطيط لأعمال البحث العلمي وتنظيمها وإدارتها، ووفقا لهذه التوجهات والقيم يواصل المعهد تنفيذ رؤيته الجديدة عبر مشروعه الواعد «مشروع التحول الاستراتيجي» الذي بدأنا بالفعل في قطف ثمار العمل به خلال السنوات الماضية فبدأت المراكز البحثية الأربعة في العمل وهي تختص بمجالات البترول والمياه والطاقة والبناء والبيئة والعلوم الحياتية.

وأعلن عن الانتهاء من إعادة توزيع الوحدات التنظيمية وفقا للهيكل التنظيمي الجديد المعتمد من قبل مجلس الخدمة المدنية، كما اعتمد مجلس أمناء المعهد مؤخرا تسمية مدراء المراكز والقطاعات بعدما تم اختيارهم من قبل لجنة عليا اتسم عملها بالشفافية والتجرد والسرية والنزاهة، وما تلى ذلك من تسمية مدراء الإدارات والدوائر والمكاتب، مشيرا إلى تسمية واختيار رؤساء الأقسام ليكتمل خلال الفترة القليلة المقبلة ليكتمل بذلك تطبيق الهيكل التنظيمي ولنتواصل أعمالنا بأساليب متجددة ومعاصرة وبوتيرة عمل متسارعة.

وقال إن «هذا التكريم يعد تعبيرا صادقا عن إيمان المعهد بقيمة العنصر البشري وأنه الأساس الذي يستند إليه في تنفيذ برامجه الطموحة وفي التعامل مع تحديات التنمية الآنية والمستقبلية وبهم سوف يقف المعهد في المستقبل على مسافة مقاربة لمراكز البحث والتطوير الدولية وسيكون له شأن أكبر في معالجة مشكلات العصر»، مشيرا إلى أن هذا التكريم يعكس الدعم المعنوي الذي يحرص المعهد على تقديمه لأبنائه وتقديره بأنه لا يمكن أن نراهن على التقدم دون تميز في الأداء يستند إلى قوى عاملة واعية ومتمكنة».

مركز التطوير يعلن نتائج اختبارات «ميزة 2012» نهاية الشهر الجاري

الخياط: انتهينا من مسودة المعايير الخاصة بالمناهج للصفوف الابتدائية

■ الانتهاء من المسودة الأولية للمعايير الخاصة بالمعلم والإدارة المدرسية ستعرض على الميدان

■ العام الدراسي 2015/2014 سيشهد حسب خطة التربية تطبيق مناهج ومعايير المرحلة الابتدائية

د. رضا الخياط

كشف المدير العام للمركز الوطني لتطوير التعليم الدكتور رضا الخياط عن ان نتائج الاختبارات الوطنية «ميزة 2012» التي اجريت في مايو العام الماضي ستعلن في نهاية الشهر الجاري.

واوضح الخياط في تصريح لـ «كونا» أمس انه بحسب الخطة التي وضعت لاختبارات العام الماضي كان من المفترض أن تعلن النتائج خلال شهر يناير إلا أن التأخير في الاعلان يعود الى ضغط العمل وانشغال الفريق باعداد اختبارات هذا العام التي انطلقت الاحد الماضي وتنتهي اليوم وقد تستمر يومين اخرين لتغطية المدارس التي لم تستطع المشاركة. وذكر ان عدد الطلبة الذين شاركوا في اختبارات «ميزة 2013» التي خصصت لطلبة الصف التاسع في المرحلة المتوسطة بلغ نحو 4500 طالب وطالبة في 180 مدرسة من مدارس التعليم العام منها نحو 25 مدرسة عربية في التعليم الخاص الذي يشارك للمرة الاولى في الاختبارات الوطنية كما سيشارك مستقبلا الى جانب مدارس التعليم العام في الاختبارات الدولية «تيمز وبيرلز».

واوضح ان الاختبارات تهدف الى قياس تحصيل الطلبة في اربع مواد اساسية هي اللغتان العربية والانجليزية والرياضيات والعلوم وذلك بالتعاون مع البنك الدولي مشيرا الى ان عدد الكوادر التي عملت في هذا الاختبار من خبراء وفنيين ومعلمين ومتطوعين فاق ال800 مشارك ساهموا في إدارة هذه العملية.

وقال ان نتائج اختبارات «ميزة 2013» يتوقع ان يطول الاعلان عنها الى ما بعد يناير المقبل.

وعن آخر نتائج عمل الدراسة التشخيصية التي يتولاها خبراء المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة افاد الخياط بالانتهاء من جمع نحو 900 استبانة شملت جميع المعنيين بالعملية التعليمية من كبار المسؤولين في الوزارة ومديري المدارس ورؤساء الأقسام والمعلمين وجمعية المعلمين والاتحاد الكويتي لأصحاب المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية حيث يتم العمل الان على ادخال البيانات.

واوضح ان ادوات الدراسة شملت الى جانب الاستبيانات الحلقات النقاشية الجماعية والمقابلات الفردية متوقعا ان تصدر النسخة الانكليزية من نتائج الدراسة في نهاية يوليو المقبل على ان تصدر العربية في ديسمبر.

وحول مستجدات مشروع المعايير الوطنية لتطوير التعليم في الكويت أكد الخياط ان المشروع يسير وفق الخطة الموضوعة حيث انتهى الفريق من اعداد مسودة المعايير الخاصة بالمناهج للصفوف الابتدائية وستناقش مع المعنيين في التعليم واهل الميدان التربوي قبل ان تقر بشكلها النهائي كما تم الانتهاء من المسودة الاولية للمعايير الخاصة بالمعلم والادارة المدرسية وستعرض كذلك على الميدان لاستطلاع رؤاهم واقتراحاتهم في شأنها.

وبين ان العام الدراسي 2015/2014 سيشهد حسب خطة برنامج وزارة التربية المتكامل لتطوير التعليم تطبيق مناهج ومعايير المرحلة الابتدائية على ان يشهد العام الذي يليه تطبيق مناهج ومعايير المرحلة المتوسطة وتليها مناهج ومعايير المرحلة الثانوية وذلك في 2016/2017.

«الزراعة» وزعت عشر قسائم للاستزراع السمكي في الوفرة

وزعت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس عشر قسائم للاستزراع السمكي في منطقة الوفرة الزراعية على الشركات المتخصصة في هذا الشأن وذلك ضمن مشروع الامن الغذائي لدولة الكويت.

وقال مدير ادارة تنمية الموارد السمكية في الهيئة يوسف النجم في تصريح صحافي بهذه المناسبة ان مجموعة من الشركات المتقدمة ستكون في وضع «احتياط» في حال عدم بدء اي شركة بتنفيذ ما اتفق عليه مع الهيئة. وأضاف النجم ان الشركات يتوجب عليها بعد الحصول على قسائم للاستزراع السمكي الالتزام بالاشتراطات الفنية والقانونية التي وضعتها الهيئة ضمن مشروع الامن الغذائي في البلاد. وكانت الهيئة عقدت اجتماعا مع الشركات لمناقشة الاشتراطات المالية كافة من ضمانات وعقود التأسيس والشروط الفنية لاستخدام تلك القسائم للاستزراع السمكي وبشكل استثماري علما ان مساحة القسيمة الواحدة تبلغ 20 الف متر مربع. ومن الشروط الفنية التي وضعتها الهيئة في هذا الصدد استخدام الاحواض البلاستيكية او ذات المواد الصناعية لا الاحواض الترابية كما أعدت الهيئة الاراضي التي سيقام عليها مشروع الامن الغذائي للاستزراع السمكي في البلاد.

خلال ندوة أقامتها نقابة الصحافيين في جمعية حقوق الإنسان

الكندري: الكويت كانت وما زالت تقود الحريات في الدول العربية والخليجية

■ «الإعلام الموحد» جاء مقيداً للحريات ووقفت ضده جميع فئات المجتمع ومنظماته

المتحدثون خلال ندوة نقابة الصحافيين

تكريم المشاركين في الندوة (تصوير: أحمد المهلهل)

■ الغبرا: ثورات المنطقة ومواقع التواصل جعلا هناك حاجة لمزيد من الحريات

■ المطر: البلد تعيش حالة من الاحتقان السياسي غير المسبوق في تاريخها

■ الجنيدي: الصحافة مهنة المتاعب وتأثيرها كبير وحرية الصحافيين خط أحمر

كتب فارس العبدان

أكد د.فايز الكندري ان الكويت كانت وما زالت تقود الدول العربيه والخليجية من ناحية الحريات، مشيرا إلي أن تلك القيادة تأتي من واقع الممارسة.

واوضح خلال ندوة نقابة الصحافيين مساء امس الأول، في جمعية حقوق الانسان ان ثمة اختلاف بالراي في تفسير العديد من القضايا، ضارباً المثل بما يسميه البعض قضية دخول مجلس الأمة بينما يطلق عليه آخرون اقتحام مجلس الأمة.

وشدد علي انه عند مقارنة الكويت بالدول العربية نجد أن الكويت قطعت شوطا كبيرا في مجال الحريات رغم وجود بعض الممارسات الخاطئة من قبل الحكومة.

واوضح ان مشروع قانون الاعلام الموحد جاء مقيدا للحريات ووقف ضده جميع فئات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني، موضحا أنه يفرض غرامات غير معقولة، وأضاف «لم يأت مشروع هذا القانون بمزيد من الحريات بل يرجعنا للخلف واضافة قيود كبيره للتقييد ولم ياتي بالافضل بل أبقي السئ وأتي بأسوأ منه».

وأشار إلي أن فضلا عن كون توقيت طرح مشروع هذا القانون كان سيئا لكن المشكلة تكمن في مضمونه فهو يحوي الكثير من الثغرات وخاصة في مجال النشر الإلكتروني، ودعا إلي سن تشريع متكامل للنشر الإلكتروني، مشيرا في الوقت ذاته أن وجود تشريع للنشر الإلكتروني لا يعني تقييد الحريات.

وشدد علي أنه لا توجد حرية مطلقة بل ثمة حرية مسؤولة، معبراً عن أمله في أن يكون هناك مجلس أعلي للإعلام يتولي ادارة الملفات المتعلقة بالإعلام والحريات.

واعتبر أن مشروع قانون الإعلام الموحد يعد قص ولزق من قوانين بعض الدول العربية، موضحا في الوقت ذاته أن من يتعدي بالسب والقذف لا يمكن تصنيفه علي أنه سجين رأي.

واختتم قائلاً « هناك تجاوز في الملاحقات لبعض المغردين، لكن هناك أيضاً بعض المغردين الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء إذ لا يمكن القبول بالسب أو الإساءة لسمعة الأشخاص لأننا عندها سنكون في مجتمع فوضوي».

بدوره أكد استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. شفيق الغبرا ان الحريات في الصحافة الكويتية بعد مرحلة الاستقلال واقرار الدستور أعطت الكويت مكانة متميزة وجعلت الصحافة الكويتية ليست مقروءه محلياً فقط بل عربياً أيضاً، مشيرا إلي ان هذا الوضع جعل الكويتيين يريدون المزيد بحكم التجربة والخبرة التاريخية.

واوضح ان القوانين يجب ان تراجع باتجاه مزيد من التسامح وليس العكس، مبينا أن الاراء لايجب ان تسجن فعندما يحدث ذلك فانك تعظمها وتخلق لها جمهورا فالراي عندما يرد عليهبرأي مثله يخلق مجتمع واع.وذكر أن الدستور الكويتي يكفل الحريات ومن ثم فان الأصل هوالإباحة. واشار إلي ان المثقف والحريه وجهان لعمله وسلب تلك الحرية يعد بمثابة عودة للوراء.

واختتم قائلا: إمكانية ضبط التعبير وهم، ومن ينشغل بهذه القضايا يهمل القضايا الأهم وبالتالي يجب إعلان «تويتر» و «فيسبوك» و «واتس آب» مساحة حرة.

من جانبه قال النائب السابق د.حمد المطر ان البلد تعيش حالة من الاحتقان السياسي غير المسبوق في تاريخ الكويت، معتبرا أن المجلس الحالي نتاج أكبر مقاطعة في تاريخ الكويت، مستشهداً في ذلك بما نسب للشيخ أحمد صباح السالم في هذا الصدد.

وأضاف « مشروع القانون فضفاض ولم يفرق بين من يريد تدشين جريدة الكترونية ومن يريد فتح حساب على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وأخطر ما جاء في هذا المشروع هو حظر نقل مايدور داخل الإجتماعات الرسمية حتي وان كان ما نقل صحيحا وفقا لما جاء في الفقرة التاسعة من المادة 82 من مشروع القانون».

وبين أن العالم الغربي يتجه لإلغاء وزارة الإعلام، مشيراً في الوقت ذاته إلي أن الكويت تعيش أسوأ حالة لها في مجال الحريات، وشدد علي رفض السب لكنه أردف قائلا « الشباب المسجونون كلهم سجنوا لأنهم قالو رأيا»، ولفت إلي أنه لا يقبل تطبيق مشروع هذا القانون حتي على من يخالفونه الرأي.

إلى ذلك قال أمين سر نقابة الصحافيين الكويتية حامد الجنيدي ان النقابة وقفت ضد مشروع قانون الإعلام الموحد، لافتا إلي أن وفداً من النقابة قابل رئيس مجلس الأمة علي الراشد وأبلغه أن مشروع القانون لا يمت للحريات بصلة وأن الحريات من الصعب تقييدها بقانون وأن الصحافة هي عنوان الحريات بأي بلد.

وأضاف « نحن نرفض مشروع هذا القانون جملة وتفصيلا، والنقابة تحاول حماية الصحافيين لأن الصحافة هي مهنة المتاعب ولها تأثير كبير ونرجو أن تكون حرية الصحافيين خط أحمر».